الشراكة الإقتصادية الأمريكية المغاربية بين اعادة تفعيل الإتحاد المغاربي وتحقيق المكاسب الإستثمارية النفعية

د. عبد القادر بن حمادي، أستاذ محاضر
كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية
جامعة وهران، الجزائر

د. العيد محمد، أستاذ محاضر
كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة مستغانم، الجزائر

ملخص:

ان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب الكبير أصبح جليا منذ الخلافات العالمية الأوروبية الأمريكية بشأن التعاون التجاري الإقتصادي بين كل من الدول المغاربية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

فالدوائر الأوروبية تخشى من أن تكتسح الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا الأسواق المغاربية, وتحديدا في مجال الإستثمارات بمختلف قطاعاتها وفي مقدمها الطاقة والخدمات وتصدير بعض المنتجات الإستهلاكية, فعلى سبيل المثال للحصر استطاع ان تخلق امريكا لنفسها مجالا حيويا غير مسبوق بالنسبة للشركات الأمريكية العاملة في الجزائر وتونس, حيث صدرت الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية الألفية الثانية, ما قيمته 19.1 مليار دولار من البضائع الى الجزائر, من ضمنها 362 مليون كتجهيزات نفطية و327 مليون دولار لتونس وبنفس الفترة.

ان الشراكة الأمريكية المغاربية ليست مشروعا اقتصاديا وحسب, بل هي تنسيق سياسي مستمر وحوار دوري مبني على قواعد ملموسة بين كبار المسؤولين الأمريكيين والمغاربيين على السواء وذلك بتدعيم التعامل مع اعضاء المغرب الكبير كوحدة اقتصادية واحدة, مستغلة بذلك الى وزنها السياسي والعسكري وقدرتها للإستثمار بهذه الدول من خلال عوامل الجذب التي اقرتها بنفسها وفي المجالات المختلفة حيث احتكرت الشركات الأمريكية فضاءات المفاعل النووية للمنطقة رغم العروض الفرنسية المغربية من الناحية التقنية والمالية. كما قامت بالسيطرة على المشاريع النووية الجزائرية عن طريق عقود واتفاقيات تجارية تم تثوقيعها تحت ضغوط الضجة التي فجرتها وسائل اعلام امريكية مع نهاية الألفية المنصرمة. فإلى أي مدى يمكن للولايات المتحدة الأمريكية من ازاحة الشريك المتوسط الأوروبي وتحقيق براغماتيها التجارية وباستمرار ؟

Résumé :

Les intérêts des états unis américaines dans la zone du grand Maghreb sont multiples et incontournables, surtout que beaucoup de protocoles de coopération entre les maghrébins et les pays de l'union européenne n'arrivent pas à se concrétiser sur le plan de la réalité.

Aussi faut il ajouter que les différentes départements européennes de coopération craignent le balayage américain progressive des marchés dans le grand Maghreb, entre autre les investissements dans les différentes secteurs, à savoir l'énergie, les services et les exportations de certains produits de consommation.

Ce pendant l'état américaine a pu crée un espace vitale et sans précédent pour les entreprises américaines, opérant en Algérie et en Tunisie. Les exportations des états unis envers l'Algérie et avant même la fin du deuxième millénaire atteignent les 19.1 milliards de dollar de marchandises dont 362 millions de dollar comme équipements pétroliers et 327 millions de dollar pour la tunisie pour la même période.

Le partenariat américano-maghrébin ne se caractérise pas par le projet économique, mais aussi par un dialogue et une coordination politique continu et régulier, basé sur des règles claires entre les hauts responsables des deux partenaires americaines et maghrébins, pour pouvoir augmenter leur capacités d'investir sous une entité maghrébine pleine d'opportunité et d'attraction dans les différents domaines, tant militaire qu'économique.

Il est claire que la suprématie américaine l'a emporté dans le grand Maghreb et ce par un pragmatisme commercial et pour toujours.

I) إحياء الشراكة الأمريكية المغاربية تحدي أمريكي بامتياز:

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي باعتبارها جزءا من الأمن والسلام في حوض البحر الأبيض المتوسط هو موضوعا قديما جديا. ولقد أخذ التركيز على منطقة المتوسط بإستراتيجية إقليمية، حيث يعود بناؤها إلى الستينات عندما بدأت واشنطن تحت ولاية الرئيس كنيدي التي رفعت شعار "الثورة الخضراء" بهدف فتح أبواب إفريقيا انطلاقا من بلدان المغرب العربي المستقلة حديثا وهي الجزائر، تونس، والمغرب.

كما أن الإدارة الأمريكية، مع بداية الألفية الثانية، حددت اهتمامها من خلال زيادة مساعي وزير الخارجية الأمريكية ستوار إيزنشتات "Stewert Ezenshtat" لكل من تونس

والمغرب في يونيو 1998، وكان الطلب عندئذ مشروع جديد يتمثل في إقامة شراكة اقتصادية مغاربية أمريكية ترمي لإزالة الحواجز بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان المغرب العربي، تونس، الجزائر والمغرب، وتكرس حرية تدفق الاستثمارات والسلع بين الفضائين في إطار منطقة للتبادل الحر. ولقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة من تعثر مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية فحددت مشروعها الخاص للشراكة مع المغرب في مبادرة رأى فيها البعض خيارا بديلا ومنافسا للخيار الأورومتوسطي.

ولقد تمَّ تجسيد هذه الركائز الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن امتدت الهيمنة الأمريكية على الجناح المغاربي من حوض البحر الأبيض المتوسط حيث عملت القوة الضاربة للولايات المتحدة على أمننة المنطقة وفتح مجالا آمنا للاستثمارات الطاقوية في كل من الجزائر والمغرب.

بينما بدأت بلدان إفريقيا السوداء تسير نحو تشكيل تجمع إقليمي مماثل، وأصبحت القمة الإفريقية تنعقد سنويا، وللاستثمار وبهذا شكل هذا التجمع منافسا حقيقيا للقمة الفرنسية الإفريقية.

إن الاهتمام الذي أولته الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي، كان نابعا من أن واشنطن تريد امتلاك مفاتيح الأمن والطاقة في كامل غربي البحر الأبيض المتوسط، فضلا عن أنها لا تعتزم بكل بساطة التخلي عن الفرص التجارية المتاحة في المغرب العربي لبلدان الاتحاد الأوروبي، وهو ما جعل احتدام الصراع الأمريكي الأوروبي متواصل على المنطقة. وإذا كانت الشراكة الأوروبية المغاربية تقوم على صيغة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، فإن الشراكة الأمريكية المغاربية انطلقت من براغماتية الفعل التجاري، حيث عملت على تفعيل أداء غرف التجارة الأمريكية المغاربية، والتي ما انفكَّت تدعم افتتاح فروع لها في المدن المغاربية الكبيرة، ولقد أشارت التقارير الاقتصادية إلى أن سنة 1998 هي استثنائية بالنسبة للشركات الأمريكية العاملة في الجزائر وتونس بينما كانت أقل تواجدا فيما يتعلق بالمغرب.

ولقد كان للتبادل التجاري في منطقة المغرب العربي أثره الإيجابي, حيث حددت الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 19,1 مليار دولار من البضائع للجزائر سنة 1998 مقابل 775 مليون دولار سنة 1997 من منها 291 مليونا من الحبوب و362 مليونا من التجهيزات النفطية. وفي نفس الفترة عرفت الصادرات الأمريكية إلى تونس ارتفاعا ملحوظا وصل إلى 327 مليون دولار سنة 1998 مقابل 294 مليون دولار سنة 1997[1].

إن حرية الولايات المتحدة الأمريكية في إحياء الاتحاد المغاربي الكبير بمرافقة دولة موريتانيا وليبيا أولا, ثم التفكير بمصر لاحقا، نابعة من تفضيلها التعامل مع تكتلات اقتصادية تمثل أسواقا كبيرة حتى ترتفع تلك الأسواق إلى مستوى الاهتمام من قبل الشركات الأمريكية حتى يتسنى لها فتح استثماراتها في المنطقة وقد غيَّر ذلك مساعي وزير خارجية أمريكا ستوار إيزنشتات STEWARD EZENSHTAT في المؤتمر الأمريكي المغاربي بواشنطن بتاريخ 2000/11/16، ولقد كان من اهتماماته أن يتعامل المغرب العربي كتلة اقتصادية واحدة , لأنها تمثل سوقا كبيرا قد يتجاوز 80 مليون مستهلك بناتج قومي للإجمالي قيمته 137 مليار دولار. كما أنه يكون بالإمكان تنويع التجارة إلى القطاع الزراعي وصناعات الخدمات والسياحة الإقليمية وقطاع الطاقة وهو ما صرح به السفير الأمريكي بالمغرب إيدوار غاير "Edward Garrier" بتاريخ 2000/11/17 حيث نوّه بفتح الحدود بين الدول المغاربية حتى تصبح أكثر اندماجا وقوة وتجعل الولايات المتحدة أكثر قابلية وفاعلية في الاستثمار في هذه الدول المغاربية[2].

إن التفكير في المشاريع الأمريكية للدول المغاربية, يتطلب أسواقا كبيرة تضم ما بين 80 إلى 90 مليون على الأقل, وهي تكتسي أهمية كبيرة عن أسواق منفردة قد تضم في أحسن الأحوال 30 مليونا نسمة بالنسبة لكل من الجزائر والمغرب.

وانطلاقا من خاصية التكتل الاقتصادي الإقليمي المغاربي، ينبغي ان تتوفر لهذه البلدان أن تتوفر لها استراتيجية أمريكية لإنشاء سوق مشتركة في شمال إفريقيا.

إن المغرب العربي وبسبب اتفاقيات التجارة الحرة التي له مع أوروبا ودول أخرى في إفريقيا والشرق الأوسط, أن يصبح نقطة تحويل للصناعات الأمريكية المتجهة نحو أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، وعندئذ فإن سوق المغرب العربي لا يتوفر على 80 مليونا نسمة في منطقته, بل قد يجلب آخرين وقد يصل تعدادهم إلى 500 مليون مستهلك نتيجة الاحتكاك بهم.

أما التعاملات الأمريكية المغربية, فقد جسدتها تلك العطاءات التجارية التي استحوذت عليها الشركات الأمريكية, بالرغم من فوز الشركات الفرنسية بها، وكان من أبرزها مشروع طاقة الجرف الأصفر في المغرب والذي تبلغ كلفته 1,5 مليار دولار وفازت به شركة CMS الأمريكية، وكذلك عقد استيراد بـ22 طائرة بوينغ جديدة للخطوط الجوية المغربية, حيث لمح السفير الأمريكي إدوارد غاريي Edward Garrier إلى الضغط الذي مارسه اللوبي الفرنسي على العقد. كما أن تمويل تلك المشاريع الأمريكية في المغرب له دلالته حيث مع نفوذ المشاريع الأمريكية فإن المؤسسات المالية الأمريكية هي من أخذت على عاتقها تمويل هذه العمليات على

غرار بنك أمريكا بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي والهيئة الأمريكية للاستثمارات الخاصة بالخارج.

II) نحو أمركة للمنطقة العربية سياسيا، اقتصاديا وأمنيا:

لقد هيأت الحروب النفطية التي أدارتها الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي بالخصوص أجندات اقتصادية بامتياز، حيث أتاحت لها فرصا جديدة لتأمين مصالحها الحيوية في المنطقة، ومن ضمنها العودة إلى التفكير السابق لدمج المنطقة العربية بمنطقة أوسع جغرافيا وسكانيا. وذلك من خلال ربط الدول العربية بشقيها الجيوسياسية المشرق العربي بتركيا وإيران والمغرب العربي الكبير بالضفة الشمالية والمتوسطية. وإضفاء الشرعية على الوجود الإسرائيلي, وذلك للاستفادة من الموارد والثروات العربية ومنع أي تهديد لمنع النفط في المنطقة التي تسيطر عليها خاصة بعد وجودها العسكري المكثف في المنطقة.

إن مشروع النظام الشرق أوسطي الكبير هو في هرم نظام سياسي اقتصادي أمني، يرتكز على ثلاث ركائز أساسية هي الأمن والاقتصاد والسياسة:

1-فالركيزة الأساسية تعني وضع ترتيبات أمنية مشتركة دائمة لدول المنطقة منها الحد من التسلح وضمان الأمن الجماعي وتوازن القوى بالشكل الذي يحقق الاستقرار الأمني والسياسي لدول المنطقة وتأثير ذلك في المناطق المجاورة.

2-أما الركيزة الاقتصادية فتتمثل في وضع مشاريع للتعاون الاقتصادي المشترك في شتى المجالات, لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة, تنهي حالة البطالة والركود الاقتصادي السائد في كثير من دول المنطقة.

3-أما بالنسبة للركيزة السياسية، فكونها تتمحور في الصراع العربي-الإسرائيلي وفق المخططات الأمريكية الإسرائيلية، يصحبها بناء علاقات جديدة في منطقة الشرق الأوسط, بدلا من العلاقات العدائية التي سادت ولعقود طويلة.

إن الركائز الثلاثة تدعو ومما لا شك فيه, إلى إنشاء سوق بالمعنى الاقتصادي المجرد والتي تضم بعض الدول المنضوية تحت النظام الشرق-أوسطي، ذلك أن فكرة إستخدام تعبير الشرق أوسطية, تعود في واقع الأمر إلى شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل[3] سابقا، والتي كانت تهدف إلى إقامة علاقات اقتصادية ذات مستويا مختلفة وليست السوق الاقتصادية التي تمثل أعلى درجات التفاعل الاقتصادي بين عدد من الدول، حيث يتم فيها حرية التبادل التجاري لرؤوس الأموال وانتقال العمالة والأفراد.

إن المشروعات الأمريكية والإسرائيلية وعدد من مشروعات المؤسسات الأوروبية وعلى وجه الخصوص المشروع الإسرائيلي الذي قدم بـ **قمة الدار البيضاء** بالمغرب سنة 1994 هي بمثابة مجموعة من الترتيبات الاقتصادية والتي تتضمن مستويات متعددة:

1-إقامة سوق مشتركة بين إسرائيل والأردن وفلسطين على غرار منظومة **البنولوكس**.

2-إقامة منطقة تجارة حرة بين السوق المشتركة والدول المحيطة بها مثل مصر وسوريا ولبنان والعراق.

3-إقامة نظم وظيفية للأمن والمياه والبيئة وتشمل الدول المحيطة إلى جانب تركيا والدول الخليجية وقد تنضم إليها إيران.

إن هذه الأفكار قريبة من أفكار رئيس إسرائيل الأول **حاييم وايزمان** عندما صرح سنة 1958 بأنه يأمل أن تكون إسرائيل سويسرا جديدة تزوّد السوق الاستهلاكية في الشرق الأوسط, وهو ما أكده **أباايبات**" أمام مؤتمر السلام المنعقد في جنيف سنة 1973 على أن الضمان الأساسي لأي اتفاقيات سلام هو إنشاء شكلية قوية من العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية، وهذا يعني تحولا في الإستراتيجية الإسرائيلية حيث تفضل الحدود الاقتصادية عن الحدود الجغرافية.

III) إستراتيجية الأمن الأمريكي بين مفهومي الردع، الاحتواء والعمل الوقائي:

تعد الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية وأهدافها المختلفة واضحة ومكشوفة من خلال ما تضمنته مواثيق سياستها الخارجية وثوابتها، لا بل ومن ترجمته بالممارسة والفعل في إطار سياسات إدارتها المتعاقبة اتجاه المنطقة العربية وإعطائها الأولوية في اهتماماتها الخارجية والدولية بمختلف الوسائل والأدوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا بل وحتى الثقافية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعد الدولة الأقوى في العالم والأكثر رفاهية وتقدما، والأكثر تأثيرا على مصير الدول والشعوب خدمة لمصالحها. فالمحيط الأمريكي يهدف إلى أن تظل معالم الحالة الراهنة حالة دائمة, وأن يكون مسار تغيرها تكيفا مع مصالح أمريكا. ويتطلب الأمر تحقيق هذه الأهداف, حيث تتبنى معادلة جديدة تقوم من ناحية على تحول إستراتيجية الأمن الأمريكي تجاه المنطقة العربية الشرق-أوسطية بما فيها المغرب الكبير, من الاعتماد على مفهومي الردع والاحتواء إلى الاعتماد على مفهوم العمل الوقائي باعتباره الركيزة الأساسية في المنظومة الفكرية للإستراتيجية الأمريكية من جهة. كما أنها تقوم بتطوير بنية القوات المسلح الأمريكية من

خلال الاستفادة من التطور التكنولوجي العسكري، سعيا منها إلى إقامة هيكل جديد أكثر حداثة لهذه القوة على أي قوة عسكرية من جهة أخرى. بينما يتمثل الضلع الثالث في جوهر الفكر السياسي الأمريكي, في تبني نظريات حديثة وجديدة ضد القوى الناهضة في المنطقة والتي بإمكانها تعارض النهج الأمريكي. انطلاقا من هذه الأهداف فإن **معهد الاستراتيجيات المقارن الأمريكي**، جعل من السياسة الأمريكية أن تنتهج إستراتيجية حددها في ثلاثة محاور رشيدة انطلقت من الإستراتيجية الاقتصادية وإستراتيجية عسكرية وأخرى ثقافية عامة، وكلها تتمحور حول آليات سياسية:

1-الحرب الوقائية: ترتكز على اتخاذ خطوات مبكرة ومفاجئة ضد دول أو جماعات معادية لمنع وقوع أعمال ضد الأهداف الأمريكية، انطلاقا من أن العمل الوقائي يكون في بعض الحالات أفضل من انتظار حدوث الهجوم المعادي ثم الرد عليه بقوة. وقد يحدد الأمريكان بعض الحالات التي قد تستدعي القيام بإجراءات وقائي كما هو الحال بالجدل القائم بشان الملف النووي الإيراني أو اقتراب جماعة إرهابية من تنفيذ هجمات ضد أهداف أمريكية. وتعتبر هذه السياسة نقلة نوعية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي باعتبارها تمثل تحولا جذريا[4] في سياسة الردع والاحتواء في فترة الحرب الباردة، والتي لم تعد صالحة في عالم تغيرت فيه ملامح العدو وطبيعة تهديداته وازداد عدد الدول المالكة للأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية والتي يقف الكثير منها موقف العداء لأمريكا.

2-**التغيير والاصطلاح في دول المنطقة العربية**: تعد هذه الآلية من الآليات والأساليب التي أصبحت تروج لها الولايات المتحدة الأمريكية وتصعيدها في قمة أولوياتها. وهي تضمن لها الانخراط في المنطقة لمحاربة التهديدات التي تواجهها بل تريد أن تقيد الحركة الإقليمية التي تنتج هذه التهديدات. فالإدارة الأمريكية تسعى لتحقيق هذه الدعامات في دول المنطقة من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية المطلوبة.

3-تغيير المفاهيم وحرب الأفكار: تهدف إلى تغيير النظرة إلى الأعمال غير الشرعية ولا يمكن قبولها ومساندتها. وتعتمد الولايات في ذلك على ما يطلق عليه بالدبلوماسية العامة, كأحد الأدوات في حرب الأفكار لمواجهة الدعاية المضادة لأمريكا, بل إلى تحسين صورة أمريكا لدى هذا العالم, ثم العمل على تقوية شعور شعوب العالم بامتلاكها مصالح مشتركة مع الشعب الأمريكي. وقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه المنطقة وفق هذه الآلية إلى منع

أي تنظيم بالمنطقة من إقامة علاقات مع أقطاب أخرى منافسة لما يؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة, على غرار الشراكة الأورومتوسطية. وهكذا أصبح التغيير والإصلاح في المنطقة من خلال تحقيق الأهداف الأمريكية بدلا من أن يكون هدفا في حد ذاته.

IV) نحو هندسة جيو-اقتصادية للمنطقة العربية بمنطق إسرائيلي أمريكي:

لقد تم التركيز على أن الضمان الأساسي لاتفاقيات سلام هو إنشاء تشكيلة قوية من العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل والدول العربية، ذلك أن التحول في الإستراتيجية الإسرائيلية ركزت على جعل الحدود الإسرائيلية حدود اقتصادية وليس حدود جغرافيا، مما جعلها تسعى إلى التطبيع م البلدان العربية، عن طريق تصفية الصراع العربي الإسرائيلي, وهو ما دعمته أمريكا باستمرار وفق توجهاتها الشرق الأوسطي الجديد وباقتراح بيريز في كتابه "حول النظام الإقليمي الشرق أوسطي" على مرحلتين:[65]

المرحلة الأولى: تتضمن إنشاء مشاريع مشتركة في البنية التحتية والتنمية واستثمار المياه والسياحة.

المرحلة الثانية: تهدف إلى إقامة مجتمع إقليمي يحمل اسم المنطقة مع سوق مشتركة ومؤسسات مركزية على غرار التجربة الأوروبية، وفي نهاية هذه المرحلة يظهر إلى الوجود ما يسمى "بالهوية الأوسطية الجديدة".

وبالرغم من المعارضة العربية المتزايدة في مؤتمر الدار البيضاء سنة 1994, قد تم إعادة صياغة السوق الشرق أوسطية وشمال إفريقيا، الجزائر، المغرب، تونس وليبيا، بصفة ذكية. تقتصر في مرحلة أولى تدفقا للبضائع ورأس المال واليد العاملة.

ولقد تم تغيير الشكل مجددا وإن ظل الهدف واحدا, يتمثل في دمج إسرائيل في المنطقة في إطار مشروع تنموي إقليمي يحقق أهداف إسرائيل الإستراتيجية فيما يخص السيطرة على الاقتصاديات العربية.

إن أفكار "بيريز" تمَّ الترويج لها من خلال مؤتمر الدار البيضاء 1994, حيث صدرت وثيقة الدار البيضاء, لتمثل تحولا في الأولويات التي اتفق عليها في مؤتمر مدريد للسلام. فبدلا من أن يكون السلام الشامل, أولا يليه التطبيع والمشروعات الاقتصادية, كانت الأولوية للتطبيع والمشروعات الاقتصادية، مدعية أن **التنمية الاقتصادية "المتوازنة"** هي الدعامة الرئيسية للسلام الشامل، وبذلك همش الطرح الأولوي المتمثل في أن **"السلام العادل يتحقق قبل التطبيع**

والمشروعات المشتركة" وهو ما تم تداركه من قبل الأطراف العربية في مؤتمر القاهرة في سنة 1996 وفي مؤتمر الدوحة سنة 1997.

إن إعادة الهندسة الإستراتيجية الأمريكية للمنطقة والترتيبات الاقتصادية التي يتم تنفيذها في إطار النظام الاقتصادي الشرق أوسطي, هي جزء من تنسيق أمريكي إسرائيلي مشترك لتنمية روابط اقتصادية أمريكية تحقق المصالح الحيوية للولايات المتحدة وإسرائيل مع التركيز على أن تكون إسرائيل المركز الإقليمي لهذا الفضاء الاقتصادي الشرق أوسطي. ويتم تكوين هذا الفضاء من خلال:

1-وضع التعاون الإقليمي تحت المظلة الأمريكية وسيطرتها.

2-فرض إسرائيل وإدماجها تدريجيا بالمنطقة العربية مع العمل على إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل والشركات الأجنبية المتعاملة معها.

3-قطع العلاقات الاقتصادية العربية الإسرائيلية ثم العلاقات السياسية.

إن الرؤية الأمريكية الجديدة للاقتصاد الإقليمي ستؤدي إلى ذوبان الخصائص الوطنية في المحيط الإقليمي أولا ثم المحيط العالمي ثانية، ومن خلالها سيتم ذوبان الخصائص الوطنية والقومية لتحل محلها خصائص شرق أوسطية تكون الركائز الأساسية للاقتصاد الإقليمي الجديد ومن أبرزها:

1-بروز نظام إنتاجي إقليمي شرق أوسطي يحل محل النظام الإنتاجي العربي القائم والمختل أصلا مع التركيز على أن تكون إسرائيل ضمنه.

2-تحقيق مبدأ الانتقال التدريجي من اقتصاد الدولة الوطنية إلى الاقتصاد الإقليمي الإنتاجي أولا ثم الانتقال إلى مرحلة الاندماج في الاقتصاد العالمي عبر آليات العولمة المتعددة.

ومن ضمن ما ركزت عليه الهندسة الجيواقتصادية الجديدة للمنطقة في ظل الترتيبات العالمية بسيادة القطب الأمريكي:

1-بناء منظومات ومناطق للتعاون الاقتصادي والأمن.

2-فصل اقتصاد المشرق العربي عن اقتصاد المغرب العربي.

3-دمج مصر وإسرائيل وبعض دول الشرق أوسطية غير عربية في فضاء اقتصاد إقليمي شرق وسطي.

4-دمج المغرب العربي بالدول الأوروبية المطلة على حوض البحر المتوسط لتكوين الفضاء الاقتصادي المتوسطي

إن الرؤية الأمريكية لفكرة الشرق أوسطية نابعة من محاصرة الخطاب السياسي وتكثيف الترتيبات المشروعات الاقتصادية بين إسرائيل والمنطقة العربية، حيث تؤدي في النهاية إلى اتساع محيط المنطقة لتختلط فيها الهويات والأجناس والقوميات وبالتالي يسهل تطويع فكرة القومية العربية الرافضة لإسرائيل، فتمثل وجودها في دمجها في النظام الشرق أوسطي جديد.

الخاتمة:

تُعد الشراكة الأمريكية المغاربية مشروعا اقتصادي بامتياز وسياسيا ذلك أنها ترتكز على التشاور المستمر والتنسيق الدائم بداعي الأمن والسلام في حوض البحر الأبيض المتوسط، وهي من الركائز الأساسية لإستراتيجية أمريكية كانت ولازالت ترفع في منطقة المغرب الكبير لا بل وإفريقيا تحت شعار "الثورة الخضراء" بهدف فتح أبواب إفريقيا انطلاقا من بلدان المغرب العربي. فبعد أن هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على الجناح المغاربي في مجال الأمن والطاقة، حيث أزاحت المنافس العنيد الاتحاد الأوروبي من المنطقة وفي الكثير من العطاءات التي انفردت بها.

فإذا كانت الشراكة الأوروبية مع بلدان المغرب العربي ترتكز على صيغة المساعدة التنافسية والمتعددة الأطراف فإن مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية انطلق باستثمارات كبيرة تجاوزت ثلاثة ملايير سنويا مع الجزائر من خلال شركة "بيكتل" الأمريكية المتخصصة في بناء أنابيب نقل الغاز نحو أوروبا والمغرب بخط المغرب العربي–أوروبا للغاز حيث يمر غربا باتجاه الأراضي المغربية نحو إسبانيا وشرقا بالأراضي التونسية نحو إيطاليا.

فالجزائر بالنسبة لأمريكا هي مجال حيوي رائد في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة البحر المتوسط عموما، فهي بهذه المكانة تشكل أهمية للمساعي الإقليمية لتعزيز الأمن والاستقرار والسلام. كما أنها تتشكل ومن منطلق المصلحة الجيوسياسية الأمريكية المصالح الأمريكية وباستثمارات كبيرة هامة خاصة لا يستهان بها في قطاع النفط الجزائري، فالجزائر تمثل حلقة أساسية للتحكم في مصادر أوروبا من الطاقة القادمة من جنوب البحر الأبيض المتوسط.

كما أن التسهيلات التي أعطتها المغرب للولايات المتحدة في مجال الزراعة وفي مجال التجارة خاصة خلق منطقة التجارة الحرة حيث بلغت واردات المغرب من الولايات المتحدة النحو مليار وهي لا تمثل سوى جزءا قليلا من واردات الدول المتوسطية من المبيعات الأمريكية.

فإذا كان التحكم في الطاقة والخطوط التجارية الدولية يمثل العمود الفقري للإستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية فإلى أي مدى يمكن للولايات المتحدة من اكتساح تدريجيا

الأسواق المغاربية وتحديدا في مجال الاستثمارات بمختلف قطاعاتها وفي مقدماتها الطاقة والخدمات خاصة وأن الأوضاع في كل من ليبيا ومصر لم تستقر بعد ؟

الهوامش:

[1] د. محمد علي الجوات العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسطي الكبير مكتبة المدبولي القاهرة

[2] د. عبد الله الأشعل مشروع الشرق الأوسط الكبير القاهرة 2004

[3] د.مازن الروضاني "النظام العقيدي والنظام الدولي الجديد" آفاق عربية العدد 112

[4] طه عبد العليم : مشروعات التعون الإقليمي في الشرق الأوسط: السياسة الدولية عدد 115 يناير 1994 ص 187- ص 196

[5] شيمون بيريز الشرق الأوسط الجديد عمان دار الجبل 1994 ص 99 إلى ص 119

[6] نيفين عبد الخالق مصطفى مشروع الشرق أوسطية المستقبل العربي 1992 ص 12 13